

البحث التطبيقي



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

الشمول المالي والسعي نحو دمج الاقتصاد الغير رسمي في الاقتصاد الرسمي .	عنوان البحث باللغة العربية
Financial inclusion and the pursuit of integrating the informal economy into the formal work system.	عنوان البحث باللغة الإنجليزية
أحمد طاهر توفيق أبو العطا	إعداد
الأستاذ الدكتور / حجازي الجزار	إشراف

لاستكمال متطلبات
الحصول على الماجستير المهني
"التخطيط للتنمية المستدامة"

أكتوبر 2021

الكلمة الافتتاحية :

أستهدف البحث محاولة تسليط الضوء نحو إيجاد رؤية متكاملة المحاور لتحقيق أهداف وسياسات الشمول المالي، والسعي نحو تقديم خدمات مالية متنوعة تخدم أهداف الدولة المصرية نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق

سياسات يمكن من خلالها وصول الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع المصري، وكذلك السعي نحو ضم أكبر عدد ممكن من قطاع كبير يسمى بالاقتصاد الغير رسمي من خلال إدماج هؤلاء الفئات في النظام الرسمي من خلال تسهيل القيام بالمعاملات النقدية مثل حماية المدخرات وتحويل الاموال والعمل علي بناء رأس المال العامل سواء للأفراد أو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر عن طريق تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن فتح الحسابات المصرفية وحسابات المدخرات الشخصية ومنح القروض قصيرة وطويلة الأجل بالإضافة الي المرتبات والتحويلات المالية والتأمين وبرامج حماية المواطن ماليا وخطط التقاعد .

الكلمات الدالة : الشمول المالي – الخدمات المالية – الاقتصاد الغير رسمي.

Opening word:

The research aimed at trying to highlight an integrated vision to achieve the objectives and policies of financial inclusion and seek to provide various financial services that serve the objectives of the Egyptian state towards the implementation of the Sustainable Development Goals through policies through which financial cheeks can reach different segments of Egyptian society. As well as seeking to include as many large sectors as possible called the informal economy by integrating these groups into the formal system by facilitating the conduct of cash transactions such as money transfer, savings protection and building working capital for both individuals and small and micro enterprises by

Providing a variety of financial services including easy opening of bank accounts and personal savings accounts and the granting of short and long-term loans in addition to salaries, remittances, insurance, retirement plans and protection programs The citizen financially.

Keywords:

Financial inclusion - Financial Services - informal Economy.

مقدمة البحث :

أكتسب الشمول المالي المزيد من الاهتمام بين صانعي السياسات الاقتصادية، وليس فقط علي مستوي الاقتصاد القومي ولكن علي الصعيد الدولي، حيث يهتم الشمول المالي بوسائل واليات يتم من خلالها توفير الخدمات المالية لجميع السكان بما في ذلك الفئات محدودة الدخل، وبالإضافة الي المنشآت متناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة، وبالتالي يؤدي الشمول المالي الي إحداث تغييرات جذرية في هيكل النظام المالي ومدى كفاءته.

وقد جاء تعريف **البنك الدولي** للشمول المالي بأنه " إستخدام الخدمات المالية من قبل الأفراد والمؤسسات بأساليب رشيدة ومستدامة التي يمكن من خلالها الإستفادة من خدمات النظام المالي الرسمي" (1)

ويعتبر التوسع في الشمول المالي والسعي نحو زيادة الخدمات المالية بمثابة مظلة تتضمن كافة الفئات المجتمعية بالنظام المالي الرسمي داخل الدولة، ويرجع السبب الرئيسي الي الاهتمام بقضية الشمول المالي خاصة بعد أحداث الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتأثير الكبير لتلك الازمة بشكل مباشر علي ارتفاع نسبة البطالة مما أدى الي إنهيار العديد من

المؤسسات والكيانات الاقتصادية العملاقة ، و كذلك تأتي جائحة فيروس كورونا المستجد في العام 2019 وما ترتب عليها من أزمات مالية ضربت الاقتصاد العالمي.

وتعتبر قضية استخدام الشمول المالي من أهم القضايا، نظراً لتداعياتها السلبية على الاقتصاد الرسمي، وكذلك لعالمية تلك الظاهرة، وقد قامت الدول المتقدمة منذ بداية سبعينيات القرن الماضي بدراسة مختلف جوانب تلك الظاهرة واتخاذ كافة السياسات والتشريعات اللازمة لدمجها في اقتصاداتها الرسمية، ولكن الوضع لم يكن كذلك في الدول النامية؛ حيث إنه ما يزال الاهتمام بتلك القضية في مراحله الأولى منذ تسعينيات القرن الماضي، بسبب صعوبة تحديد طبيعة مفهوم هذا الاقتصاد وأسبابه، بالإضافة إلى علاقته التشابكية بالاقتصاد الرسمي، مع عدم توافر بيانات كافية ودقيقة عن معظم معاملاته وصعوبة تحديد مجموعة الأنشطة المتعلقة به بشكل دقيق .

كما يؤدي انتشار الاقتصاد غير الرسمي إلى حرمان الموازنة العامة للدولة من حصيلة ضريبية تقدر بنحو 400 مليار جنيه، والتي يمكن أن تغطي ما يقرب من 85% من إجمالي العجز الكلي (475 مليار جنيه) في موازنة هذا العام (2022/2021)، ومن ثم ينخفض العجز الكلي في الموازنة إلى 175 مليار جنيه لتصبح نسبته 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي (7,1 تريليونات جنيه)، بدلاً من النسبة الحالية البالغة 6,7% بافتراض نجاح الحكومة في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وبالطبع هذا بخلاف أرصدة الديون المستحقة للحكومة (ضريبية وغير ضريبية) البالغة نحو 440 مليار جنيه حتى نهاية يونيو 2021. (2)

(1) البنك المركزي المصري : ماذا يعني الشمول المالي. نشرة تعريفية :

<https://www.blombankegypt.com/Library/Files/Blom%20Egypt/CBE-Flyer.pdf>

(2) أ.د. الفقي، فخرالدين - الاقتصاد غير الرسمي: بين الدمج أو التكامل - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - سبتمبر 2021

مشكلة الدراسة :

- 1- ماهو الشمول المالي، وما هي الدور في الهام الذي يقوم به في عملية التنمية.
- 2- هل يمكن التغلب على المعوقات التي تواجه عملية دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي خاصة أن كاهه مدخلاته ومخرجاته لا تدخل في الحسابات القومية ، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، ولا يمسك دفاتر نظامية ولذلك يعتمد علي السرية في عمله.

أهمية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الي تسليط الضوء نحو :

- 1- التعريف بالشمول المالي وأهميته، والآثار الاقتصادية والاجتماعية من تطبيقه , تحديد أهم التحديات التي تواجه تطبيقه .
- 2- اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ، ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية ، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة ولذلك يعتمد علي السرية في عمله، أي بعيداً عن أعين الرقابة ، ولا يمسك دفاتر نظامية.
- 3- استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة في تطبيق الشمول المالي.
- 4- تقديم بعض المقترحات التي يمكن من خلالها تحفيز عملية دمج الاقتصاد الغير رسمي استكمالاً لمسيرة الدولة في سعيها نحو محاولات دمج الاقتصاد غير الرسمي، خاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذي يتطلب وجود حزمة كبيرة من الحوافز لتشجيع العاملين بالاقتصاد غير الرسمي للدخول في المنظومة الرسمية للدولة.

فروض البحث :

- 1- أهمية الشمول المالي وإبراز الدور الهام لتطبيق الشمول المالي .
- 2- تحديد أهم المعوقات التي تواجه عملية دمج الاقتصاد الرسمي في الاقتصاد الرسمي .
- 3- التجارب الدولية في تطبيق الشمول المالي .

وللأجابة علي الاشكالية الموجودة بالدراسة تم الاعتماد علي المنهج الوصفي لتحليل كافة البيانات عن الظاهرة موضوع البحث، مع تقديم تفسير للإشكالية موضوع البحث بعد الاعتماد علي المراجع والبحوث العربية والأجنبية والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع محل البحث بجانب إستخدام الانترنت .

حدود البحث :

- الحدود المكانية : جمهورية مصر العربية .
- الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمنية للبحث في الفترة من 2016 الي 2021.

الدراسات السابقة :

في هذا الجزء من البحث نستعرض أهم الدراسات والأدبيات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض إبراز أهمية الشمول المالي وذلك علي النحو التالي:

أولا : الدراسات العربية

دراسة د/ الشاعر, محمد السيد السيد ، سبتمبر 2021. (1)
وهدفت هذه الدراسة الي :

- بيان مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأهميته الاقتصادية والاجتماعية.
 - تحديد المتطلبات الاساسية لتطبيق الشمول المالي .
 - دراسة وتحليل تحديات وفرص الشمول المالي في مصر .
 - إيضاح وتعزيز دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة .
- وقد اعتمد البحث على أسلوب الدراسة التحليلية النظرية والدراسة التطبيقية العملية على دولة مصر وكانت أهم النتائج التي توصل لها البحث :
- أصبح الشمول المالي أولوية مع اطلاق الحكومة المصرية لاستراتيجية التنمية المستدامة (مصر 2030).
 - يواجه الشمول المالي العديد من التحديات سواء علي المستوي الدولي أو علي مستوي الدول العربية ومنها مصر لما له من نظرة مستقبلية فعالة لتحسين مستوي معيشة المواطن .
 - تقوم البنوك المركزية بدور اساسي في تعزيز الشمول المالي من خلال وضع القواعد المنظمة والتي تهدف الي تبسيط الإجراءات والمعاملات المصرفية .
 - حددت وزارة المالية بعض الخطوات لدعم الشمول المالي بصفتها راعية للسياسات المالية .
 - تتجلى أهمية الشمول المالي الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته في الحد من الفقر, وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي .
 - توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول تركز علي اساسين, أولهما توسيع وصول الافراد للخدمات المالية, وثانيها تعزيز وزيادة استخدام الافراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها .
- وجاءت توصيات البحث :
- توفير خبراء ومتخصصين في مجال بناء إستراتيجيات وطنية للشمول المالي وتطبيقها لمساعدة البنوك المركزية والهيئات الاشرافية,في تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية .

(1) د/ الشاعر, محمد السيد السيد ، دراسة بعنوان " التجربة المصرية نحو التحول الي الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة " سبتمبر 2021 جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

- اعتماد المعايير والممارسات الدولية الفضلي كأساس منهجي لعملية البناء .
- الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي .
- امكانية إنجاز وتحقيق الشمول المالي علي مراحل عدة وخلال فترات زمنية متعددة .
- توفير اليات لقياس الإنجاز والانحراف عن خطة بناء الاستراتيجية لتعديل وتصويب الانحرافات .
- التوسع في تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية والتي يمكن من خلالها جذب شريحة كبيرة تمثل اقتصاداً غير رسمياً يقوم بتداول كميات كبيرة من النقود خارج الجهاز المصرفي, مثل أصحاب المهن الحرفية .
- الاشتراط علي المصارف تقديم عروض لفتح حسابات مصرفية برسوم مخفضة للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل والمناطق الريفية والمستبعدة لإتاحة الفرصة لهم للحصول علي الخدمات المالية والمصرفية المختلفة لتحقيق أهداف الشمول المالي .

دراسة مقدمة من الباحثة / العش, رشا عبدالله عوني بعنوان " إبريل 2021. (1)
وكانت أهم أهداف الدراسة :

- ماهو مفهوم وأهمية الشمول المالي لمواجهة فيروس كورونا.
- هل يعتبر الشمول المالي تدبيراً هاماً لمواجهة الأزمات المالية التي تمر بها البلاد.
- ماهي المعوقات والمشاكل التي تواجه تحقيق الشمول المالي في مصر في ظل ظهور فيروس كورونا.
- ماهي جهود الحكومة المصرية لتعزيز دور الشمول المالي في ظل أزمة فيروس كورونا.

وقد تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي القائم على وصف المشكلة ثم القيام بتحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- القطاع المالي الأكثر شمولية ويتسم بقوة أكبر علي جذب المدخرات وتقديم الخدمات المالية والتمويلية لمختلف فئات المجتمع، وبالتالي التقليل من حدة تداعيات فيروس كورونا علي الاقتصاد المصري.
- يعد الشمول المالي وسيلة جيدة لأسترجاع حركة التجارة والأستثمار وتلبية احتياجات الأفراد ولكن بشكل مبتكر يفيد النمو الأقتصادي للمجتمع من جهة والحفاظ علي العنصر البشري من جهة أخرى.
- يمكن للشمول المالي للوحدات الأقتصادية من الحفاظ علي معدلات مستقرة من الاستهلاك والأستثمار، بالرغم من الصدمات المختلفة، مما يساعد في تحسين معدلات النمو الضعيفة أو السالبة في هذا الوقت الصعب.

(1) الباحثة / العث، رشا عبدالله عوني دراسة بعنوان " دور الشمول المالي في أزمة فيروس كورونا في الاقتصاد المصري"، المؤتمر العلمي الخامس بكلية التجارة - جامعة طنطا، إبريل 2021 .

- أن أزمة فيروس كورونا من كونها في الأساس أزمة صحية فإنه يمكن تصنيفها أيضا علي أنها من أسوء الأزمات الأقتصادية التي مرت بها الدول في تاريخها، وأن أثارها الوخيمة في الأجل القصيرة والمتوسطة.
- أن الشمول المالي يساعد علي تحسين معدلات الفقر، والذي يقع تحت خطه العديد من الأفراد في ظل هذه الأزمة الطاحنة، وإن تطبيق الشمول المالي يعد أيضاً تدبيراً إحترازياً لمواجهة هذا الفيروس اللعين وتفاذي الخسائر الناجمة عنه بقدر أقل من عدمه .
- ارتكزت السياسات المصرية علي منهجية إستباقية مرنة واستمرار عجلة الإنتاج وفق الإجراءات الإحترازية والتدابير الوقائية، علي النحو الذي يساهم في صون مكتسبات الإصلاح الأقتصادي وتجنب مخاطر الصدمات الحادة

وأبرزت الدراسة أهم التوصيات كما يلي:

- حث وتشجيع المؤسسات المالية علي الاستمرار في منح الأئتمان للأفراد والشركات، بل والتوسع فيه بشكل أكبر علي نحو سريع، فتوفير الأئتمان للأفراد مع الوقت الحالي يمكنهم من الاستمرار في الاستهلاك ومواجهة الظروف الطارئة ودفع ما عليهم من التزامات، وكذلك يساعد علي الحد من عملية تزايد معدلات الفقر المتوقع حدوثها كنتيجة للأزمة .
- توسيع نطاق الخدمات المالية التي يتم تقديمها بشكل إلكتروني أو عبر الهاتف المحمول أو الأرضي وذلك بهدف التقليل من نشر العدوي الناتجة عن التعامل بالعملات الورقية التي قد تكون ملوثة أو نتيجة الازدحام في المؤسسات المالية .
- ضمان الحد الأدنى من الدخل للمتضررين من الأزمة من خلال استمرار منحة العمالة الغير منتظمة طالما الأزمة مستمرة .
- إزالة العقبات أمام التجارة الإلكترونية لكونها أحد مجالات تنشيط التجارة خاصة في ظل الإجراءات الإحترازية وتباطؤ الطلب .
- وضع خطة فعالة لنشر الوعي المجتمعي بالشمول المالي ودوره في أزمة فيروس كورونا تتناسب مع كل الفئات العمرية حتي يتم الوصول الي النسبة العظمي من الشعب .
- حشد الجهود والموارد للسيطرة علي الفيروس ودعم القطاع الصحي وتلبية مستلزماته وتوفير الدعم المادي والمعنوي لموارده البشرية حتي لا تتفاقم خسائره البشرية والأقتصادية .
- توسيع نطاق المساندة الحكومية لتشمل باقي القطاعات المتضررة الأخرى، ومنها علي سبيل المثال قطاع التشييد والبناء والأنشطة العقارية، وذلط نظراً لما يواجهه القطاع من توقف نشاطه نتيجة للأزمة وتباطؤ الطلب علي منتجاته .

دراسة د./ شاهين، إسلام محمد محمد ، 2020 ، وجاءت أهم الاهداف التي تناولتها الدراسة :

- تقديم إطار مفاهيمي للشمول المالي والاسباب التي تحد من تطوره.
 - تحديد الآثار الايجابية والتحديات التي تواجه مصر في ضوء التجارب الدولية .
 - بيان دور السياسات الاقتصادية في تعزيز الشمول المالي في مصر .
- وبالنظر إلى طبيعة البحث وبغرض معالجة الإشكالية فإن البحث يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق جمع البيانات وتحليلها. كذلك تم استخدام المنهج الاستنباطي لتوضيح الآثار والاسباب والتجارب الدولية، كما يتبع البحث منهج التحليل الكمي المستند إلى المعلومات الرسمية التي تصدر في منشورات المنظمات العالمية والبنك ، (International Monetary Fund) وصندوق النقد الدولي ، (World Bank) والبنك المركزي المصري ووزارة المالية والهيئة العامة للرقابة المالية والمجلس الوطني للمدفعات ، وكذلك المنهج المقارن لبيان التجارب الدولية.
- وكانت أهم النتائج الخاصة بالبحث كما يلي :

- يعد الشمول المالي ضمن أولويات أهداف التنمية المستدامة وله نتائج إيجابية على الاقتصاد الكلي والجزئي.
 - يساعد الشمول المالي علي جذب الاقتصاد غير الرسمي الي الاقتصاد الرسمي وعلي تجميع المدخرات. وتأمين التمويل وفق الاحتياجات .
 - يساعد الوصول الي الخدمات المالية في تمكين النساء والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر علي نحو أمثل مما ينعكس ايجابياً علي ريادة الاعمال .
 - حققت مصر تقدماً في تعزيز الشمول المالي علي مستوي صنع السياسات من خلال الهيئات التنظيمية CBE , FRA لتعزيز الشمول المالي .
- وتناول البحث أهم التوصيات :

- تعاون مؤسسات التمويل والبنوك مع البريد عن طريق بروتوكولات تعاون تعزز الانتشار الجغرافي.
- مراجعة التشريعات الخاصة بالرقابة المالية كل خمس سنوات لتتناسب مع الوضع المصري .
- الاستفادة من تجارب الدول مثل الهند وماليزيا وكينيا بالمجال التكنولوجي، مع تنوع الادوات التي تناسب جميع الفئات .
- تعزيز أكبر للشمول المالي الالكتروني من خلال التحول نحو بنوك الكترونية شاملة.
- الاستثمار في التثقيف والتكنولوجيا وتضمينها في المناهج واستخدام التحول الرقمي .
- علي المؤسسات تطوير منتجاتها المالية بطرق متنوعة تلائم احتياجات جميع الفئات.

(1) د./ شاهين، إسلام محمد محمد، دراسة بعنوان " دور السياسات الاقتصادية في تعزيز الشمول المالي لمصر (الوقع والتحديات) "، المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة 2020

دراسة من أ. د/ السن، عادل عبدالعزيز ، 2019 . (1)

وتهدف الدراسة الي إلقاء الضوء علي دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وعرض مؤشرات الشمول المالي بالدول العربية، وإلقاء الضوء علي آليات تحقيق الشمول المالي من خلال استراتيجية واضحة في ضوء معايير وضوابط الشمول المالي التي وضعتها مجموعة ال-20، وتزايد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

- تعريف التكنولوجيا المالية.
- أهمية الخدمات المالية الرقمية.
- دور الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية.
- المزايا والفوائد التي تحققها التكنولوجيا المالية.

وجاءت أهم التوصيات بما يلي :

- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، تتواءم مع احتياجات الفئات المستبعدة، خصوصاً النساء وذوي الدخل المنخفض.
- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الأستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الدفع والتسويق والعمليات المصرفية الالكترونية.
- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ووضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية واضحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
- التوسع في الخدمات الرقمية Digital Financial Service وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول الي الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فاعلية.
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة الي إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، وغيرها.
- تعزيز الإفصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي، بما يدعم الثقة في النظام المصرفي المصري ويساهم في توسيع قاعدة العملاء.
- إجراء إصلاحات تشريعية واقتصادية بهدف تحسين بيئة الأعمال.
- تفعيل الشراكة التكاملية بين القطاعين العام والخاص وتعزيز دور البنوك لتمويل مشروعات التنمية المستدامة بهدف خلق المزيد من فرص العمل.

(1) أ. د/ السن، عادل عبدالعزيز، دراسة بعنوان " دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي" مجلة الدراسات الاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة مدينة السادات، 2019 .

ثانياً : الدراسات الاجنبية

“Impact of financial inclusion on economic development of marginalized communities through the mediation of social and economic empowerment”

Tarsem Lal, Department of Commerce, Faculty of Business Studies, University of Jammu, Jammu, India

ترسيم، لال- أكتوبر 2021. (1)

وتناولت أهداف الدراسة :

- اكتشاف التأثير المباشر للشمول المالي على التنمية الاقتصادية للمجتمعات المهمشة.
- فحص الأثر المباشر للشمول المالي على الاجتماعي والاقتصادي تمكين المجتمعات المهمشة.
- تقييم الأثر المباشر للتمكين الاجتماعي والاقتصادي على الاقتصاد تنمية المجتمعات المهمشة.
- دراسة الأثر الوسيط للتمكين الاجتماعي والاقتصادي بين المالي الإدماج والتنمية الاقتصادية للمجتمعات المهمشة.
- تقديم اقتراحات لجلب القسم المهمش الذي لا يتعامل مع البنوك إلى الداخل عالم النظام المالي المناسب.

وكانت أهم نتائج الدراسة :

- تناولت الدراسة الحالية تأثير الشمول المالي على التنمية الاقتصادية للمجتمعات المهمشة في منطقة جامو في من خلال وساطة التمكين الاجتماعي والاقتصادي.
- تقدم الدراسة النقاش حول التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمهمشين المجتمعات من خلال مخططات الشمول المالي لحكومة الهند.
- كشفت الدراسة أن الأسر المهمشة لديها وصول واستخدام أكبر للمال المنتجات والخدمات مثل فتح حساب مصرفي والوصول إلى الائتمان والمعاشات التقاعدية والاستفادة التأمينية .

- تؤثر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المهمشة على استبعادها من النظام المالي للبلد ، كما توفر الدراسة رؤى قيمة لوضعي السياسات ، الباحثين والأكاديميين على مستوى الدولة وعبر القارات لابتكار ووضع البرامج التي من شأنها توسيع الحق في استخدام المنتجات والخدمات المالية موضع التنفيذ مما يؤدي إلى تقليل معدلات الفقر ، وتحقيق التكافؤ في الدخل ، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي ، التنمية الاقتصادية والحد من التمييز الطبقي والجنسي.
- يجب تشجيع المؤسسات المالية لخلق مجموعة واسعة من الابتكارات والمنتجات المالية لخدمة احتياجات الأسر الفقيرة على أفضل وجه على مستوى القاعدة الشعبية والتغيير في نمط حياة هذه المجتمعات المهمشة.

(1) ترسيم، لال - دراسة بعنوان "تأثير الشمول المالي على التنمية الاقتصادية للمجتمعات المهمشة من خلال وساطة الاجتماعية و التمكين الاقتصادي" - قسم التجارة ، كلية الدراسات التجارية، جامو ، الهند، أكتوبر 2021.

- الشمول المالي يحسن الارتقاء الاجتماعي للأسفل الدائمين" مما يؤدي إلى استنتاج مفاده أن هناك تنوعاً مذهباً بين العديد من مجتمعات الطوائف المنبوذة والقبائل المنبوذة والنساء والأقليات الدينية الأخرى المنتشرة في منطقة جامو.
- ليس من المعقول بالنسبة للبنوك تطوير سياسة شاملة لرفع مستوى الجميع. ومن ثم يجب التعامل مع كل مجتمع في إطار الخلفية الواضحة لمصدر دخله من خلال خطط عمل مستهدفة حصرياً وليس من خلال شبكات مفاهيمية واسعة.
- الشمول المالي يمكّنك من الشعور بالفخر والكرامة مما أدى إلى وجود الحرمان من المؤسسات المالية لتقديم الائتمان إلى الطوائف المنبوذة وغيرهم من المهمشين بسبب نقص التعليم، وموقف المصرفيين وتوجهات السياسة المصرفية مما يضع سقفاً على هذه المجتمعات ليشعر بالفخر والكرامة. أكثر من صناع السياسة غير متحمسين لاتباع أي سياسة مواتية لهم. ومن ثم فهو كذلك اقترح أن تكون الطوائف المنبوذة والقبائل المنبوذة والنساء وأعضاء المجتمعات المهمشة الأخرى إعطاء تمثيل في جميع هيئات صنع القرار للمؤسسات المالية.
- الشمول المالي قد قلل من مستوى التوتر في حياتك" مما يؤدي إلى استنتاج مفاده أن غالبية الأسر المستبعدة مالياً بما في ذلك المزارعين المهمشين والمعدمين العمال وصغار البائعين وسكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية والمهاجرين والأقليات العرقية والدينية و لا تتمتع النساء بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية ومن السهل أن يقعن فريسة للخدمات غير الرسمية وغالباً ما يكون النظام المالي الاستغلالي للبلاد. لذلك ، من أجل تحقيق المالية الكاملة التضمين ، يقترح أن جميع المؤسسات المالية يجب أن تقدم حساب التوفير ، تسهيلات الائتمان والتأمين والمعاشات والتحويلات الميسرة وجميع هذه العوامل و يجب أن تأتي الخدمات بشكل جماعي من أجل إحداث تغييرات كبيرة .

دراسة كلاسينس، وستيجن - ويليانا روخاس، سواريز 2016 . (1)

Claessens, Stijn, and Liliana Rojas-Suarez. 2016. "Financial Regulations for Improving Financial Inclusion." CGD Task Force Report, Center for Global Development, Washington, DC

(1) دراسة كلاسينس، وستيجن- ويليانا، روخاس سواريز.. "الوائح المالية لتحسين الشمول المالي". تقرير فريق عمل CGD ، مركز التنمية العالمية ، واشنطن

العاصمة 2016 .

- في الأونة الأخيرة في عام 2011 ، كان 42 في المائة فقط من الكينيين البالغين يمتلكون موارد مالية حساب من أي نوع ؛ بحلول عام 2014 ، وفقاً لـ Global Findex قاعدة البيانات (البنك الدولي 2015) ، ارتفع هذا الرقم إلى 75 في المائة ، بما في ذلك 63 في المائة في جنوب الصحراء الكبرى أفريقيا ككل ، نسبة البالغين ذوي الحسابات المالية ، إما حساب مصرفي تقليدي أو حساب محمول ، ارتفع بمقدار النصف تقريباً نفس الفترة. العديد من البلدان في المناطق النامية الأخرى لديها سجلت أيضاً مكاسب ، وإن كانت أقل دراماتيكية ، في الوصول إلى الموارد المالية الأساسية الخدمات التي يعتبرها معظم الناس في البلدان الغنية أمراً مفروغاً منه.
- يتم تسهيل الكثير من هذا التقدم من خلال الثورة الرقمية في العقود الأخيرة ، مما أدى إلى ظهور مالي جديد الخدمات وقنوات التوصيل الجديدة.
- ويستند هذا التقرير إلى تقرير سابق أعده مركز التنمية العالمية (4) وتميز نفسها عن غيرها من المنشورات الحديثة حول الشمول المالي من حيث أن تركيزه ينصب إلى حد كبير على المنظم مبادئ والإصلاحات ذات الصلة سلوك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة— في ولا سيما المنظمين و المشرفون على مقدمي الخدمات المالية (التقليدية والجديدة) ، ولكن أيضاً الجهات المانحة والمنظمات متعددة الأطراف ومستشاري السياسات الآخرين ، الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ، ومختلف هيئات وضع المعايير ل القطاع المالي. ضمن هذه المجموعات التوصيات موجهة في المقام الأول إلى صانعي السياسات المكلفين بتحسين الشمول المالي من خلال اللوائح.
- التحسينات في الفرص الاقتصادية والرفاهية أن زيادة استخدام الخدمات المالية يمكن أن تجلب للفقراء حول العالم بشكل متزايد. الوصول إلى هؤلاء الخدمات ، ولكن من خدمات المدفوعات وتحويل الأموال البسيطة لحسابات الإيداع والائتمان والتأمين وغيرها— محدودة لكثير من الناس في العديد من البلدان النامية. حسبما إلى Global Findex (البنك الدولي 2015) ، 27.5 بالمائة فقط من البالغين السكان الذين يعيشون في البلدان منخفضة الدخل إما أن يكون لديهم حساب في بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى أو أموال عبر الهاتف المحمول .
- أهم نتائج الدراسة :
- تستعرض هذه السلسلة من الملاحظات المركزة بعض التجارب مع السياسات في بلدان مختلفة في أمريكا اللاتينية التي تهدف إلى تعزيز إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.
- إن تخفيف العبء الإداري عن الشركات الصغيرة لن يكون فعالاً إذا لم يقترن به الجهود المستمرة لتحسين القدرة التنافسية في الشركات الصغيرة من خلال الشركات الفعالة سياسات وبرامج التنمية. في نفس الوقت لا بد من خلق حوافز لإضفاء الطابع الرسمي ، مع مراعاة احتياجات ومصالح الشركات الصغيرة و عمالهم. يجب استكمال هذه الجهود بسياسات لتحسين التفقيش ورفع مستوى الوعي بين أصحاب العمل والعمال حول التزامات ومزايا إضفاء الطابع الرسمي .
- عند معالجة السمة غير المنظمة ، من الضروري إيجاد توازن بين الحوافز والعقوبات، فإن التوازن الأمثل ليس بالضرورة هو نفسه بالنسبة للبلدان ذات المستويات المختلفة من النمو الإقتصادي. في البلدان التي بها قطاعات كبيرة من المشاريع الصغيرة غير الرسمية التي لا تولد حتى دخلاً كافياً لتغطية الاحتياجات الأساسية للأشخاص العاملين فيها الشركات ، يتعين على صانعي السياسات إيجاد المزيج الصحيح من الأدوات لكل سياق ، وضمان إضفاء الطابع الرسمي خيار جذاب للشركات وموظفيها .
- انتشار نظم الضرائب والضمان الاجتماعي الخاصة للمؤسسات الصغيرة ، يؤدي إلى المزيد من الأسئلة حول إلى أي مدى يكون من المرغوب فيه إنشاء تنظيم أكثر ملاءمة لقطاعات معينة من الأعمال مقارنة بغيرها، يمكن مع وجود تنظيم متمايز يكون من الأفضل أن تظل فيه الشركات صغيرة ، سواء كان ذلك في الواقع أو على الورق .

خطة البحث

يتكون هذا البحث من ثلاثة فصول رئيسية، ويتناول أبرز جوانب موضوع البحث علي النحو التالي :

أولاً: أهمية استخدام الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية.

- 1- تعريف الشمول المالي وبيان أهم أهدافه .
- 2- الآثار الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تطبيق الشمول المالي .

ثانياً: الشمول المالي ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي .

- 1- مفهوم الاقتصاد الغير رسمي وأسباب ظهوره والآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة .
- 2- أهم المعوقات التي تواجه استخدام الشمول المالي في دمج الاقتصاد الغير رسمي في الاقتصاد الرسمي .

ثالثاً: التجارب الدولية في تطبيق استخدام الشمول المالي وأهم الإجراءات التي قامت بها الحكومة المصرية.

- 1- أهم تجارب الدول في تطبيق استخدام تطبيق الشمول المالي في .

2- الإجراءات التي قامت بها جمهورية مصر العربية في تطبيق الشمول المالي .

أولاً : أهمية استخدام الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية

تمهيد : يستهدف الشمول المالي تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للدولة , وذلك من أجل معالجة العيوب الهيكلية التي يستهدف برنامج الإصلاح الهيكلي، الذي أطلقته الحكومة في 26 أبريل عام 2021، والذي يتطلب معالجتها معالجة جذرية خلال السنوات الثلاث القادمة (2024/2023-2022/2021) من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة Sustained

(1) Development Goals – SDG

كما إزداد الإهتمام بالشمول المالي كفضية بارزة على أجندة الاجتماعات الاقتصادية والمالية والدولية لتطبيقه، وجاءت اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين لتبين أهمية الشمول المالي، كما أصبح الاهتمام عالمياً بموضوع الشمول المالي وتحقيقه بعد أعقاب الأزمة المالية عام 2008، ومن بعدها أزمة فيروس كورونا المستجد لتجعل الحكومات في كافة أنحاء العالم مطالبة بتنفيذ سياسات تعمل تسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، مع توفير الخدمات المالية المبتكرة .

1- تعريف الشمول المالي وبيان أهم أهدافه :

• ويعتبر مفهوم الشمول المالي متعدد وواسع، ويهدف الي توسيع رقعة الخدمات الرقمية والمالية بشكل سهل وبتكلفة في متناول كافة الأفراد في المجتمع مهما اختلف أماكن تواجدهم، ونقدم في هذا المبحث بعض التعريفات الخاصة بالشمول المالي ومنها تعريف مجموعة العشرين G20 والتحالف العالمي للشمول المالي AFI بأنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول الخدمات المالية واستخدام جميع فئات المجتمع لها، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. (2)

• وجاء تعريف البنك الدولي في 2014 للشمول المالي "الكيفية التي يتم بها الوصول الشامل الي مجموعة واسعة من الخدمات المالية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة بتكلفة معقولة " .

• ولقد عرف قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم 194 لسنة 2020 الشمول المالي على أنه " إتاحة مختلف الخدمات المالية للإستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم.

(2)

وقد جاء الهدف الرئيسي للشمول المالي من خلال العمل علي توفير الخدمات المالية بأسعار مناسبة لكافة فئات المجتمع، مثل خدمات الأيداع والسحب وإدارة المدخرات والتأمين والقروض وأنظمة الدفع والتحويلات، بخاصة للفئات الغير متعاملة مع البنوك، من خلال الخدمات المصرفية المختلفة كأجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية الإلكترونية عن طريق الهاتف المحمول ونقاط البيع. (3)

(1) التقرير السنوي حول إنجازات الشمول المالي للمنطقة العربية حتي نهاية عام 2019.

(3) البنك المركزي المصري – نشرة تعريفية – ماذا يعني الشمول المالي – 2017

(3) تقرير الإستقرار المالي 2020 – البنك المركزي المصري .

جدول رقم (1) استخدام الخدمات البنكية والهواتف المحمولة في المدفوعات لعام 2019

حسابات الموبايل	10.5 مليون حساب
نسبة السكان البالغين فوق 15 سنة ولديهم حسابات بالبنوك	33%
نسبة مستخدميه فوق 40 سنة	16% من إجمالي السكان
30-40 سنة	29%
25-35 سنة	31%
25-40 سنة	61%
20-25 سنة	16%
أقل من 20 سنة	8%
نسبة مستخدميه من الإناث	29%
نسبة مستخدميه من الذكور	71%
نسبة المدفوعات الرقمية التي تمت من قبل البالغين (15 سنة فأكثر)	23%
مناطق وقلة المحمول لكل 100 ألف بالغ	53
نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب في مؤسسة مالية رسمية	67%

Source :

- Financial Inclusion Through Digital Financial Services and Fintech : The Case of Egypt , 2018 , P.5, at: https://www.afri-global.org/sites/default/files/publications/2018-08/AFI_Egypt_Report_AW_digital.pdf

(استخدام الخدمات البنكية والهواتف المحمولة في المدفوعات لعام 2019) (1)

تظهر بيانات الإستقرار المالي في جمهورية مصر العربية في العام 2019 أن عدد السكان الذين لهم حسابات الموبايل نحو 10,5 مليون حساب، ونسبة البالغين فوق سن 15 سنة ولديهم حسابات بالبنوك تقدر بنحو 33% من إجمالي عدد السكان، وبلغت نسبة مستخدميه من الإناث بنحو 29% ونسبة الذكور بنحو 71% ، وبلغت الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب في مؤسسة مالية رسمية بنسبة 67% .

(1) تقرير الاستقرار المالي 2019- البنك المركزي المصري .

2- أهداف الشمول المالي :

اتجهت العديد من الدول الي وضع الشمول المالي كهدف استراتيجي تعمل علي تحقيقه, حيث أعتمد مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رؤية عامة للشمول المالي ووضعت ضمن محاورها الرئيسية, لأن الشمول المالي يعزز بطبيعته الاستقرار المالي, حيث يساعد علي وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع من خلال قنوات الاقتصاد الرسمي, مما يسهم في تحسين مستوى معيشة الافراد, ويوفر دعماً كبيراً لقدرة الاقتصاد القومي بصورة أكثر كفاءة من ذي قبل.(3)

ويندرج تحت محور الشمول المالي العديد من الأهداف الرئيسية والفرعية :

1- تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي :

- تحديد التعريف المتبني بالهيئة للشمول المالي لقياس نسبة الشمول المالي علي جانب المعروض من الخدمات المالية المصرفية, مما يمثل حجر الزاوية لخلق رؤية شاملة. (4)
- التأكد من وصول كافة الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع دون تمييز .

2- يهتم الشمول المالي بشرائح كثيرة في المجتمع :

- حيث يهتم الشمول المالي بالشرائح المهمشة التي لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها, مثل الفقراء ومحدودي الدخل، خاصة المرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والأطفال والشباب وغيرهم، كما يضمن الشمول المالي أن كل الفئات في المجتمع تجد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم، مما يؤدي لإرتفاع مستوى المعيشة، وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد والدولة. (5)

الشمول المالي في مصر

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الهدف الثالث من "رؤية مصر 2030" نحو اقتصاد تنافسي ومملووع



					الفئات المستهدفة
كبار السن	ذوي الهمم	أصحاب المشاريع	الشباب	النساء	

- (1) قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي – 2017 – البنك الدولي .
- (2) www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/fiscal-yeardata
- (3) مقال بعنوان : الرقابة المالية: 5 أهداف للشمول المالي أبرزها تحفيز إقراض المنشآت الصغيرة – جريدة اليوم السابع – السبت 31 يوليو 2020
- (4) المقال السابق .
- (5) تقرير الإستقرار المالي – البنك المركزي المصري 2020

3- بناء الاستدامة المالية حتى يكون لدى الأشخاص الأقل حظاً اليقين في الحفاظ علي الأموال التي يكافحون من أجلها.(1)

- 4- إيجاد حلول مالية رقمية للأفراد المحرومين اقتصادياً في البلاد .(2)
- 5- يعتبر الشمول المالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي للدول في هذا العصر، لأن من خلاله تسود حالة من الاستقرار المالي وخصوصاً للفئات المستبعدين مالياً من القطاع المالي الرسمي.(3)

3- الآثار الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تطبيق الشمول المالي :

يسهم تطبيق الشمول المالي من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال بناء قدرات المجتمع بهدف تعزيز النمو المستدام من خلال السعي نحو تمكين الفئات المهمشة والصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المجتمع . وقد وضعت قمة كوبنهاغن عام 1995 ثلاثة معايير أساسية عن العدالة الاجتماعية وهي، القضاء علي الفقر، التوظيف، والتنمية البشرية، حيث يمكن قياس مؤشر التنمية البشرية من خلال ثلاث أبعاد وهي طول العمر والمعرفة ومحو الأمية، وتوفير مستوى لائق من خلال مستوى دخل مناسب، وهذه المؤشرات هي نفسها محددات الشمول المالي . (4)

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة محوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتواجه هذه المشروعات قيوداً علي الائتمان نتيجة نقص المعلومات التي يملكها المقرضون، الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، وهذا يؤكد أهمية تطبيق الشمول المالي للحصول علي التمويل اللازم ودمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي . (2)

-
- (1)،(2)،(3) د. أبو العز، نهلة -أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية- جامعة القاهرة-كلية الدراسات الافريقية العليا- أبريل 2021 .
(4) جارب، سيناس، "الحفاظ علي الإستقرار المالي" سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36 – صندوق النقد العربي، 2005 .

4-1 أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تطبيق الشمول المالي : (1)

- يقدم الشمول المالي خدمات التمويل اللازم لبرامج الدعم التي تقدمها الدولة وشبكات الأمان الاجتماعي، كما يساعد الدولة علي بناء شبكة قواعد بيانات كاملة وحقيقية للمستحقين وتحديد نسب الفقر ووضعها ضمن الخطط المستقبلية .
- يساعد تطبيق الشمول المال القطاع الخاص في جذب مؤسسات ورجال أعمال جدد من القطاع غير الرسمي الي القطاع الرسمي مع سهولة التمويل بجانب أنظمة دفع أمنة .
- يقوم تطبيق الشمول المالي بتشجيع المشروعات الصغيرة علي توسيع انشطتهم التجارية الصغيرة والتي يكون لها تأثير علي الاستثمار الجديد، كما يساعد الاسر في الحصول علي الائتمان، بالإضافة الي مساعدة الفئات المهمشة بقروض متناهية الصغر وفقاً لإحتياجاتهم من حيث حجم الفرض وسداد الأقساط .

- يعزز الشمول المالي زيادة الإيداع والمدفوعات حيث يوجد علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي وحجم الحسابات المصرفية بغرض الإيداع، حيث يعزز حجم الإيداع تراكم الأصول وتخفيف القيود الائتمانية. (2)

ولدراسة أثر تطبيق الشمول المالي على الاقتصاد المصري تم اختيار عدد من المتغيرات الكلية لرصد التغيرات الكمية لها والربط بين هذه التغيرات الكمية وتطبيقات الشمول الكامل طبقاً للشكل التالي : (1)



أثار تطبيق الشمول المالي على الاقتصاد المصري
المصدر / البكل، أحمد سعيد - أبريل 2022

- (1) آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، إتحاد المصارف العربية – العدد 422 – يناير 2016
(1)البكل، أحمد سعيد - الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر - كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس- أبريل 2022.

يوضح الشكل السابق كيف يؤثر الشمول المالي على التصنيف الائتماني لمصر بمؤشر التنافسية الدولية، والذي جاء من مؤسسة «ستاندرد آند بورز» حيث تم تثبيت التصنيف الائتماني لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية كما هو دون تعديل عند مستوى «B» مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري «Stable Outlook» للمرة الرابعة علي التوالي.(1)

كما يؤثر الشمول المالي على الإستقرار الاقتصادي فتقل معدلات التضخم ومخاطر التعامل بالاوراق المالية النقدية ويتم تشجيع دمج الاقتصاد غير الرسمي، يضاف الى ذلك أن الشمول المالي يعمل على تحسين جودة الخدمات المالية من خلال دعم سرعة تحصيل إيرادات الدولة وارتفاع حجم الودائع وحجم وعدد التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى تقليل مخاطر نقل كميات كبيرة من الاموال وزيادة فعالية منظومة الالية للمدفوعات، أيضاً يؤدي تطبيق الشمول المالي الى زيادة الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل وخفض معدلات الجريمة وزيادة رفاهية الأفراد.

كما جاءت الإجراءات الإصلاحية التي استهدفت توسيع القاعدة الضريبية والتوسع في إجراءات الميكنة لتحسين وتبسيط الخدمات المقدمة لكافة الأفراد في المجتمع في تحقيق خفض تدريجي في فاتورة خدمة الدين لتصل إلى ٨,٨٪ من الناتج نزولاً من ١٠٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ طبقاً للموقع الرسمي بوزارة المالية (2).

(1) وزارة المالية - الموقع الرسمي - أكتوبر 2021 .

ثانياً : الشمول المالي ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي

1- مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وأسباب ظهوره والآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة :
تمهيد: يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة واقعية في كافة أنحاء العالم، ويتميز الاقتصاد غير الرسمي بتنوع مجالاته مثل القطاع الصناعي والتجاري والخدمي، وكثير من القطاعات الأخرى، وتكون العلاقة دخل القطاع بشكل غير رسمي، فهو يشمل كافة أوجه النشاط ولكن بصورة غير رسمية.
ويشمل القطاع غير الرسمي جميع الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها كيانات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر ولكنها لا تدخل ضمن نطاق سلطة الجهات الحكومية ولا تخضع للضرائب، من ناحية أخرى يعاني العاملون في القطاع غير الرسمي من انخفاض الأجور وظروف عمل غير آمنة، وغير محميين بقانون العمل مما يجعلهم عرضة للاستغلال الوظيفي، كما لا تخضع منتجات القطاع غير الرسمي لمعايير الجودة والأمان ، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في المنتج وضعف قيمته التنافسية، ويعتبر انتقال الأنشطة غير الرسمية إلى العمل الرسمي عملية طويلة الأمد ومتداخلة مع العديد من المحاور التي تؤثر عليها وتتأثر بها، فالقوانين التي تصدرها الحكومة والتي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه العملية يمكننا أن نستوضح أنها قائمة على أساس التحفيز، بمعنى أنه يجب على صاحب العمل أن يكون مدرج في السياق السجلات الحكومية حتى يمكنه التمتع بالمزايا التي تقدمها هذه القوانين بما يساهم في نمو حجم أعماله. (1)
تشير التقديرات إلى أن المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تعمل بصورة غير رسمية تقدر بنحو 82% من إجمالي المنشآت، وتشكل نسبة تتراوح بين 40 إلى 60% من حجم المنشآت الصغيرة التي تعمل بشكل رسمي، كما أن الاقتصاد غير الرسمي يشمل حوالي 82% من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أو 70% من المشروعات إذا تم استبعاد الأنشطة التي تمارس النشاط خارج المنشآت. (3)

ويقصد بالاقتصاد غير الرسمي "مجموعة من كيانات الأعمال المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر غير النظامية التي تزاول أنشطة ذات قيمة اقتصادية في جميع القطاعات الاقتصادية المنتجة للعديد من السلع والخدمات التي يتم تداولها نقدًا بعيدًا عن نطاق سيطرة الجهات الرسمية بالدولة"، وهذا المفهوم يقتصر على الأنشطة والمعاملات الاقتصادية المشروعة دون تلك الأنشطة غير المشروعة كزراعة المخدرات وتجارتها، وتهريب الآثار، وتجارة السلاح والبشر، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.(4)

- (1) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية العدد رقم (275) – الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر – معهد التخطيط القومي – أكتوبر 2016 .
- (2) المقال السابق .
- (3) أ.د/ الجبالي، عبد الفتاح- الاقتصاد غير الرسمي وآليات تطويره – الأهرام اليومي – سبتمبر 2015 .
- (4) أ.د/ الفقي، فخر الدين - الاقتصاد غير الرسمي: بين الدمج أو التكامل - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- سبتمبر 2021 -ويرجع زيادة رقعة الاقتصاد غير الرسمي في مصر لأسباب متعددة وكان من أهم هذه الأسباب :
- 1- الأنظمة الضريبية غير العادلة، والتي تجعل الأفراد يبحثون عن الطرق التي تمكنهم من التهرب الضريبي . (1)
- 2- ارتفاع تكلفة استخراج المستندات اللازمة لتأسيس كيان قانوني، والعبء المالي الثقيل لمزاولة نشاط الأعمال في المنظومة الرسمية، سواء أكانت هذه التكلفة صريحة أم مستترة . (2)
- 3- ضعف قدرات القطاع الصناعي على استيعاب اليد العاملة ، بالإضافة الي الهجرة من الريف نحو المناطق الحضرية ، وكذلك وجود فجوة كبيرة بين عرض العمل و الطلب عليه مما يؤدي بالأفراد الي البحث عن فرص العمل غير الرسمية، وزيادة معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات التضخم مما يؤدي الي انخفاض قيمة الطلب الحقيقي وكذلك انخفاض مستويات الأجور مع مستوى المعيشة الذي يشجع الأفراد الي الوظائف غير الرسمية . (3)
- 4- الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاته، حيث يؤدي ذلك الي خلق جيش من المتعطلين، مما يؤدي الي إندفاعهم نتيجة الظروف المعيشية للبحث عن فرص العمل الغير رسمية . (4)
- 5- ظهور الفساد الإداري والمالي، وما يترتب عليه من تفاقم المشكلات الاقتصادية بكافة أشكاله، وبالتالي إستبداله باقتصاد ظل جديد. (5)
- 6- تشديد شروط الإقتراض والضمانات المطلوبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب صغر أحجام هذه المشروعات وحدائث دخولها لسوق الإئتمان، وعدم قدرتها علي توفير الضمانات المطلوبة، مما يزيد من مخاطر إقراضها . (6)
- 7- مستويات الأجور المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة، وأنظمة الحوافز والترقيات التي تفقر الي العدالة، والتي تشجع الأفراد علي العمل في القطاع غير الرسمي والتهرب من الوظائف الرسمية . (7)

- (1) حمودة، رشيدة- استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين تجربتي تونس والجزائر – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر - 2012
- (2) أ.د/ الفقي، فخر الدين - الاقتصاد غير الرسمي: بين الدمج أو التكامل - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- سبتمبر 2021
- (3) د. باينة، ساعو اشكالية الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على الاقتصاد – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر – فبراير 2020 .
- (4) حمودة، رشيدة- استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين تجربتي تونس والجزائر – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر - 2012
- (5) المقال السابق .
- (6) تقرير التنمية العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاديات العربية – الاصدار الرابع – 2019
- (7) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (275) – الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر – معهد التخطيط القومي – أكتوبر 2016 .

الأثار السلبية عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي :

- فقدان حصيلة الضرائب نتيجة التهرب الضريبي، وفي الوقت نفسه الاقتصاد غير الرسمي يزداد وينمو، مما يؤدي الي فقدان جانب كبير من الإيرادات الضريبية بالنسبة للدولة تقدر بنحو 400 مليار جنيهه والتي يمكن أن تغطي ما يقرب من 85% من عجز الموازنة العامة للدولة. (1)
- فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف الي تحقيق الإستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي الي تشويه المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات، الأمر الذي يؤدي الي تشخيص غير سليم للمشكلة الاقتصادية والتي يتم بناؤها نتيجة معلومات خاطئة ناتجة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي . (2)
- يزيد الاقتصاد غير الرسمي من أسبابه للاحتفاظ بالنقد السائلة وذلك لأغراض إجراء المعاملات التي تتم فيه، نظراً لصعوبة الحصول علي التمويل في هذا الاقتصاد وعدم القدرة علي التداول بأشكال أخرى للنقد، مما يتسبب في قلة مرونة الطلب. (3)
- لا يهتم الاقتصاد غير الرسمي في مجال الصناعة بالمواصفات القياسية واستخدام أقل الخامات لخفض تكلفة إنتاج السلع، مما يؤدي الي تشويه سمعة الصناعة الوطنية وهروب السلع الجيدة من الاسواق . (4)
- أغلب المشتغلين في الاقتصاد غير الرسمي من الفئات غير المتعلمة والفئات الشابة، كما أن مستوي الأجور الذين يحصلون عليه يكون أعلي مما يتقاضاه في القطاع الرسمي، مما يمثل عامل جذب للعمل في الاقتصاد غير الرسمي . (5)
- عدم قدرة الاقتصاد غير الرسمي على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة والمكلفة، ومن ثم تفضيل العاملين فيها لتطبيق أساليب إنتاجية غير متطورة وغير مكلفة تمكنهم من المنافسة والاستمرار في مزاوله نشاط الأعمال، خاصة في المناطق الفقيرة ذات الكثافة السكانية. (6)
- عدم قدرة تلك الكيانات الصغيرة على الوصول إلى التسهيلات الائتمانية اللازمة لتشغيلها ولتلبية احتياجات نمو أنشطتها، وقد يعزى ذلك لعدم رغبة القائمين على تلك الكيانات في التعامل مع البنوك بسبب قلة الوعي المصرفي كتلك المتعلقة باعتقادات وموروثات دينية غير صحيحة، أو بسبب ضعف كفاءة الأسواق المالية في توفير الأصول الضامنة للحصول على الائتمان اللازم لتمويل النشاط . (7)

- (1) أ.د/ الفقي، فخر الدين - الاقتصاد غير الرسمي: بين الدمج أو التكامل - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار- سبتمبر 2021
- (2)، (3) بورعدة، حورية - الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر - دراسة سوق الصرف الموازي - جامعة وهران - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية - 2014 .
- (3)، (4)، (5) د. عبد الجليل، علياء محمد - الاقتصاد الخفي والتوظيف (حالة القطاع غير الرسمي في مصر) مجلة الدراسات الإسلامية والعربية للبنات - العدد السادس - الإصدار الثاني - الجزء الثالث - 2021 .
- (6) ، (7) أ.د/ الفقي، فخر الدين - الاقتصاد غير الرسمي: بين الدمج أو التكامل - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار- سبتمبر 2021

المبحث الثاني : أهم المعوقات التي تواجه إستخدام الشمول المالي في دمج الاقتصاد الغير رسمي في

الاقتصاد الرسمي :

يمثل القطاع غير الرسمي في مصر تحدياً كبيراً نظراً لكبر حجمه، وما يمثله من نسب مرتفعة من حجم الاقتصاد المصري، مما يستلزم معرفة المعوقات التي توجه هذا الاقتصاد لدمجه ضمن الاقتصاد الرسمي وذلك من خلال بعض النقاط وأهمها :

- 1- إصدار القوانين بعد التشاور مع أصحاب المصلحة الحقيقيين ويتم ذلك من خلال المشاورات التي تتم قبل إصدار القوانين وتكون أغلبها مع كبار أصحاب الأعمال الرسميين فقط، برغم من مقدرتهم المالية علي تخطي العوائق الإجراءات والبيروقراطية، في حين يتم تجاهل الأغلبية العظمي من أصحاب الأعمال المختلفة وبالتالي تخرج قوانين تتناسب مع فئة بعينها ولا تنظر الي الفئات الأخرى . (1)

- 2- ارتفاع تكلفة دخول الاسواق وتعقد إجراءات الاقتصاد الرسمي وزيادة أعبائه (الضريبية – التأمينات الاجتماعية إلخ) ناهيك عن الشروط الصحية والبيئية . (2)
- 3- النظرة السلبية الي الضريبية من جانب البعض علي إنها جباية تفرضها الدولة علي دخول الأشخاص, وأنهم لا يحصلون علي خدمات شخصية ومباشرة مقابل أداء الضريبة . (3)
- 4- عدم وجود ضمانات كافية وحقيقية من جانب الدولة للممولين يضمن من خلالها الحصول علي الحقوق التي يتمتع بها أصحاب القطاع الحكومي, ومن أهمها الحق في التمتع بتأمين صحي شامل ومتطور والحق في الحصول علي معاش نتيجة العجز أو الوفاة أو بلوغ السن القانوني أو التقاعد, أو الحصول علي المنح والقروض في حالة التعثر عن العمل . (4)
- 5- تقليص دور البنوك المركزية في التعامل مع مشكلة التمويل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة, وعدم وجود التحفيز والرقابة والمتابعة للمؤسسات المالية وغير المالية التي تساهم في تمويل هذه المشروعات . (5)
- 6- عدم تطبيق استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز التنقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحها, مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتنقيف المالي.

- (1) د. الغرباوي, يسري- رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي – مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية – أبريل 2016
- (2) د. الغرباوي, يسري- رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي – مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية – أبريل 2016.
- (3) , (4) د. مصطفى, جيهان سيد محمد - دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز علي مصر – جامعة 6 أكتوبر – يناير 2021 .
- (5) تقرير التنمية العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – مجلة الاقتصاديات العربية – الاصدار الرابع – 2019 .

ثالثاً : التجارب الدولية في تطبيق إستخدام الشمول المالي مع عرض أهم الإجراءات التي قامت بها الحكومة المصرية لتطبيقه.

تمهيد: زاد الاهتمام بقضية الشمول المالي في كافة دول العالم وبالأخص في الدول النامية لما له من الأثر الكبير في زيادة نسب النمو الاقتصادي والاستقرار المالي بالإضافة الي مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية, وقد أولت الدول العربية عامة بتطبيق أهداف الشمول المالي عن طريق تبني إستراتيجيات يتم من خلالها جذب الاقتصاد غير الرسمي للعمل ضمن الاقتصاد الرسمي, ونستعرض بعضاً من هذه التجارب الدولية في هذا السياق وإبراز أهم الإجراءات التي تم إتخاذها لتشجيع عملية دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي .

1- أهم تجارب الدول في تطبيق إستخدام الشمول المالي :

تجربة تونس في الشمول المالي :

خطت الجمهورية التونسية خطوات واسعة نحو تعزيز الشمول المالي, فطبقاً لأحكام القانون الاساسي للبنك المركزي التونسي "مرصد الاندماج المالي" الذي يهدف الي تقييم ومتابعة تطور النفاذ الي الخدمات المالية في تونس, وقد تبين أنه توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي حيث يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات, بالإضافة للأثر الإيجابي على سوق العمل, كما يساهم توسيع إستخدام الخدمات المالية والوصول إليها في إنتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي ويتولي المرصد بشكل خاص مايلي : (1)

- جمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالنفاذ الي الخدمات المالية وأستعمالها وإرساء قاعدة بيانات متخصصة في هذا الإطار .

- متابعة جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الناشطة في القطاع المالي وإرساء قاعدة بيانات متخصصة في هذا الإطار .
- وضع مؤشرات نوعية وكمية تمكن من معرفة تكلفة الخدمات المالية ومدى إستجابتها لطلبات العملاء ودرجة الشمول المالي، بالإضافة الي إصدار توصيات الي المؤسسات الناشئة في القطاع المالي .
- مساعدة الحكومة في وضع السياسات والبرامج الهادفة الي النهوض بمجال الشمول المالي .
- متابعة جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الناشطة في القطاع المالي على مستوى تلبية احتياجات العملاء .
- القيام بدراسات حول الخدمات المالية وجودتها وتنظيم استشارات قطاعية في الغرض .

(1) د. العطار, كوثر- إنعكاس الشمول المالي علي التنمية المستدامة - قراءة في تجارب بعض الدول العربية - جامعة 8 ماي - قالمة - الجزائر .

وكانت أهم نتائج تلك الإجراءات التي أتخذتها الحكومة التونسية طبقاً لأحكام القانون المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية التونسية ما يلي :

- انضمت كل من وزارة المالية وسلطة رقابة التمويل الصغير (ACM) إلى التحالف العالمي من أجل الإدماج المالي (AFI) في نوفمبر 2013 وهي عبارة شبكة دولية تتكون من أصحاب القرار والبنوك المركزية والجهات الرقابية وسلطات التنظيم المالي في البلدان المتقدمة والناشئة لتحسين الحصول على الخدمات المالية النوعية لذوي الدخل المحدود . (1)
- تم تنظيم الخدمات المالية الرقمية عن طريق تأسيس مؤسسات الدفع المتخصصة في تسويق وسائل النقد الإلكتروني مسبقة الشحن من قبل البنوك أو البريد التونسي . (2)
- إنشاء خطوط تمويل بشروط تفضيلية لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر صناديق دعم اللا مركزية والصناعة والحرف الصغرى . (3)
- تعزيز إستراتيجية لتدعيم التمويل الأصغر من خلال وضع إطار قانوني ملائم، والزيادة في سقف التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الي حدود 20 ألف دينار تونسي، مع إرساء قواعد الحكومة الرشيدة وحماية العملاء . (4)
- فيما يخص المرأة، فقد تم في عام 2017 تخصيص خط تمويل يتصرف فيه "البنك التونسي للتضامن" لفائدة رائدات الأعمال ولدعم المشروعات الناشئة . (5)
- تطوير النفاذ للخدمات المالية لتمكين الشريحة غير المشمولة مالياً بشكل كلي أو جزئي من النفاذ الي منتجات وخدمات مالية تتماشى مع إحتياجاتهم المالية، مما يمكن من دفع عجلة الاستثمار من خلال توفير المزيد من فرص العمل . (6)

(1) د. العطار, كوثر- إنعكاس الشمول المالي علي التنمية المستدامة - قراءة في تجارب بعض الدول العربية - جامعة 8 ماي - قالمة - الجزائر .

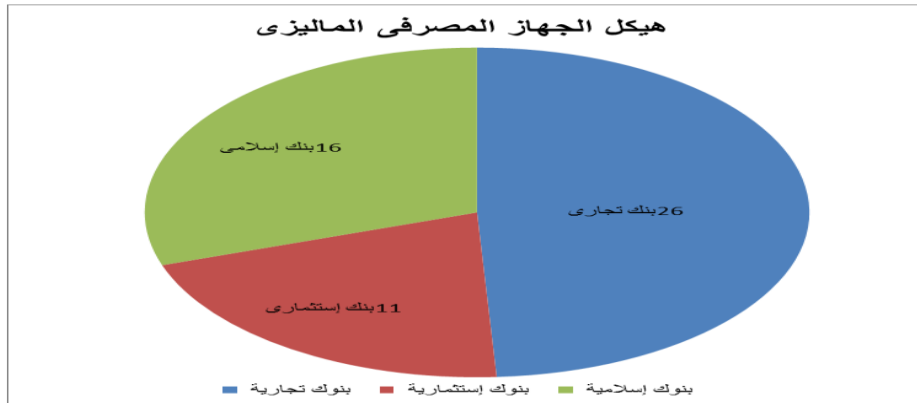
(2) لمحة عامة عن الإدماج المالي في تونس لذوي الدخل المحدود والمؤسسات متناهية الصغر - مجموعة البنك الدولي - سبتمبر 2015

(3),(4),(5),(6) د. العطار, كوثر- إنعكاس الشمول المالي علي التنمية المستدامة - قراءة في تجارب بعض الدول العربية - جامعة 8 ماي - قالمة - الجزائر .

تجربة ماليزيا في الشمول المالي :

أصبحت التجربة الماليزية محط أنظار العالم لما شهدت من طفرة تنموية كبيرة خلال السنوات الماضية في كافة القطاعات المختلفة، وقد لعب القطاع المصرفي الماليزي دوراً كبيراً في دعم التنمية المستدامة بماليزيا، حيث نجح القطاع المصرفي في جمع المدخرات من المواطنين وتوظيفها بنسبة 85% من خلال تمويله العديد من المشروعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة مما كان له من الأثر الإيجابي على التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى إعداد هيكلة مصادر التمويل بالبنوك، وتعديل نسب السيولة الموجهة للتشغيل (التمويل) وذلك للتخوط من المخاطر محتملة الحدوث والتي تمثل عائق في قيام البنوك بدورها في تمويل المشروعات الاقتصادية وذلك من خلال : (1)

- عمل البنك المركزي الماليزي على تطوير البنية الاقتصادية التحتية للنظام المالي والنهوض بأجندة الشمول المالي، وذلك لضمان وصول الخدمات المالية لكافة القطاعات الاقتصادية وشرائح المجتمع المختلفة، بالإضافة إلى ذلك يشرف البنك المركزي الماليزي على البنية التحتية لأنظمة الدفع الإلكتروني في البلاد مؤكداً على أهمية تشكيل بيئة اقتصادية سليمة خصوصاً في الشبكات اللوجستية والإعلامية . (2)
- إيجاد حل لظاهرة إكتناز رؤوس الأموال ودمج الكتلة النقدية الخارجة عن القطاع الرسمي عن طريق تعريف العملاء بالحوكمة البنكية الرشيدة "إطار قانوني منظم لها" مع معدل تضخم حقيقي غير مزيف، بالإضافة إلى وضع حد للعلاقات الجافة مع العملاء من خلال إنتهاج مبدأ التسويق للعميل وإبتكار منتجات مالية تتوافق مع إحتياجات العملاء .
- تنوع هيكل الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الماليزية التي تتفق مع معتقدات فئة من الشعب، وبخاصة صيغ التمويل والصيرافة الإسلامية بكافة أشكالها، وكذا التعامل بصيغ التأمين القائمة على التكافل.



هيكل الصرافة الماليزية (3)

(1) د. جويلي، محمد السعيد علي- إمكانية إستفادة مصر من التجربة الماليزية في دعم التنمية الاقتصادية في ظل مقررات بازل3 - "دراسة مقارنة" - مجلة بحوث الشرق الاوسط - العدد السابع والستون - سبتمبر 2021 .

(2) خليفة، أسياء- متطلبات تطوير القطاع البنكي - دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي - معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - تيبازة - الجزائر - يونيو 2021 .

(3) <https://www.epu.gov.my/en/economic-statistics>

❖ كما أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية، لذلك فقد ركزت ماليزيا على هذه النقطة من خلال قيام البنك المركزي الماليزي بتطوير البنية التحتية للنظام المالي والنهوض بأجندة الشمول المالي، وذلك لضمان وصول جميع القطاعات الاقتصادية وشرائح المجتمع إلى

الخدمات المالية، وهذا ما جعل ماليزيا تحتل المرتبة رقم 28 من حيث استقرار النظام البنكي كما هو موضح بالشكل التالي . (1)

المؤشر	التنافسية العالمية	مرتبة النظام المالي	استقرار النظام البنكي	الائتمان المحلي للقطاع الخاص (%)	سوق رأس المال	المهارات	التكنولوجيا	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%)
	27	15	28	100	.8	30	33	1.30

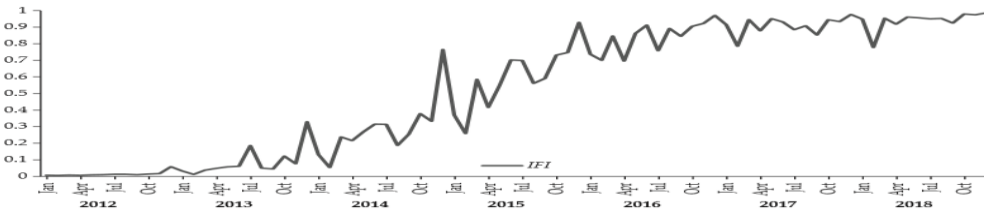
(2) www.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

❖ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ماليزيا احتلت المرتبة رقم (15) عالميا من حيث جودة النظام المالي والمركز رقم (28) من حيث استقرار النظام البنكي، كما وصلت نسبة القروض المتعثرة الي إجمالي القروض كافة 1.3% فقط مما يعني جودة النظام المالي الماليزي وذلك من خلال تطبيق الشمول المالي بشكل أكثر من ممتاز مما ساعد علي زيادة قوة مؤشرات الاقتصاد الماليزي .

❖ وتتميز بيئة التكنولوجيا المالية في اندونيسيا بالتنوع، حيث يعتبر قطاع الإقراض الأكثر نشاطا بنسبة 50 % يليه المدفوعات بنسبة 23% خلال سنة 2021، وهذا راجع لكثرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد والتي هي دوما في حاجة للتمويل، مما أدى الي زيادة مؤشرات الشمول المالي. (3)

مؤشرات الشمول المالي في أندونيسيا من عام 2012 - 2018

IFI (index of financial inclusion)



(1) خليفة، أسياء - متطلبات تطوير القطاع البنكي - دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي - معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - تيبازة - الجزائر - يونيو 2021

(2) www.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

(3) د. أرنانق، فاطمة- طالبة دكتوراة - جامعة علي لونيسيا البليد- الجزائر - دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي- دراسة حالة أندونيسيا - 2021

2- أهم الإجراءات التي قامت بها الحكومة المصرية لتطبيق الشمول المالي :

وجاءت التدابير والإجراءات التي قامت بها الحكومة المصرية لتشجيع استخدام الشمول المالي بصفة عامة وأثناء أزمة فيروس كورونا المستجد بصفة خاصة الأثر الهام وكانت أهم هذه الإجراءات ما يلي : (1)

❖ إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بموجب القرار الجمهوري رقم 89 سنة 2017. ويختص المجلس بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، ودعم وتعزيز استخدام الأدوات والوسائل الإلكترونية في الدفع بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي :

وتضمنت المادة الثانية: "خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والفئات الإلكترونية في الدفع بدلاً عنه، وكذلك تطوير نظم الدفع القومية وأطر الإشراف عليها للحد من المخاطر المرتبطة بها من أجل خلق نظم أمنة وذات كفاءة وفاعلية والعمل على تحقيق الشمول المالي بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي وضم القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي وتخفيض تكلفة انتقال الاموال وزيادة المتحصلات الضريبية وكذلك حماية حقوق مستخدمى نظم وخدمات الدفع وتحقيق تنافسية سوق خدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها" .

❖ قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم (18) بتاريخ 16 ابريل 2019 وكانت أهم الالتزامات المقررة بموجب القانون : (2)

- تلتزم جميع سلطات وأجهزة الدولة و الاشخاص الاعتبارية العامة والشركات التي تمتلك الدولة كل أو أغلبية رأسمالها بأن تسدد المستحقات المالية لأعضاء مجالس الإدارات واللجان و العاملين و الخبراء واشترابات التأمينات الإجتماعية بوسائل دفع غير نقدي .
- تلتزم الاشخاص الاعتبارية الخاصة و المنشآت بمختلف أنواعها بسداد مستحقات العاملين بها والخبراء و رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات و أشركات التأمينات الإجتماعية بوسائل دفع غير نقدي وذلك متي جاوز عدد العاملين بها خمسة وعشرون عاملاً أو تجاوزت قيمة اجورهم الشهرية مائة الف جنيه .
- تلتزم جميع سلطات وأجهزة الدولة، والاشخاص الاعتبارية و المنشآت بمختلف انواعها بسداد المدفوعات التالية بوسائل دفع غير نقدي متي تجاوزت الحدود المبينة قرين كل منها.

(1) الجريدة الرسمية العدد 6 مكرر (أ) في 13 فبراير سنة 2017.

(2) الجريدة الرسمية العدد 15 مكرر (ب) في 16 أبريل سنة 2019.

❖ منظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية : (1)

- في إطار تحسين وتطوير الخدمات الحكومية، صدر القرار الوزاري رقم (188) لسنة 2020 بإلزام المجتمع الضريبي بمنظومة الفاتورة الضريبية ، وهو عبارة عن نظام مركزي يمكن مصلحة الضرائب من متابعة جميع التعاملات التجارية بين الشركات بعضها البعض (B2B) لحظياً بصيغة رقمية دون الإعتماد على المعاملات الورقية. وذلك من خلال تبادل بيانات كافة الفواتير وكانت أهم أهداف المشروع :
- 6- التحول الرقمي للتعاملات التجارية والتعامل بأحدث الأساليب التقنية والتحقق من صحة بيانات مصدر الفاتورة ومتلقيها ومحتوياتها شكلياً.
 - 7- القضاء على السوق الموازي والإقتصاد غير الرسمي وتحديد حجمه الفعلي وكشفه وحثه على الدخول إلى الإقتصاد الرسمي .
 - 8- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة بين الشركات العاملة في السوق المصري .
 - 9- تحديد التعاملات المشتركة بين الشركات وكشف التعاملات الوهمية .
 - 10- تسهيل وتسريع الإجراءات الضريبية.

❖ قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم (152) لسنة 2020 : (2)

جاء قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم 152 لسنة 2020 كخطوة مهمة نحو ضبط المجتمع الضريبي وتحفيز الاقتصاد غير الرسمي على الدخول في ظل منظومة الاقتصاد الرسمي حيث تولى الدولة اهتماماً كبيراً بقطاع المشروعات ، ودوره المحوري في دفع عجلة الانتاج على مستوى كافة المجالات , حيث جاء في المادة (27) من القانون " تعفي المشروعات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تتقدم بطلب لتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام الباب السادس من هذا القانون من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر العقاري لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الإئتمانية المرتبطة بأعمالها وغير ذلك من الضمانات التي تقدمها المشروعات لحصول علي التمويل, وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في

السجل التجاري، كما تعفي من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تشجيل الأراضي لإقامة تلك المشروعات
" (3) .

(1) مصلحة الضرائب المصرية - وزارة المالية - مشروع تطوير مصلحة الضرائب - <https://www.eta.gov.eg>

(2) الجريدة الرسمية العدد 28 مكرر (و) في 15 يوليه سنة 2020

(3) مقال بجريدة اليوم السابع - توعية أصحاب المشروعات بحملات مصلحة الضرائب وفقا لخطة مع جهاز تنمية المشروعات
- 9 أبريل 2022.

كما تناولت اللائحة التنفيذية لهذا القانون كافة التفاصيل المتعلقة بتراخيص بدء تلك المشروعات ،
والاشتراطات المطلوبة ، كما تتضمن اللائحة قواعد تنظيم تيسيرات إتاحة التمويل لتلك المشروعات ، وخطة
الدولة للتمويل الميسر ، وتوفيق أوضاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في مجال
الاقتصاد غير الرسمي ، فضلاً عن تحديد الحوافز الضريبية وغير الضريبية للمشروعات ، وأسس المعاملة
الضريبية ، والحوافز المقررة للشركات والمنشآت الداعمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وريادة
الأعمال.

نتائج البحث :

تتخذ الدولة المصرية العديد من الخطوات الهامة على طريق التنمية الاقتصادية وتنفيذ رؤية مصر 2030. ومن أهم هذه الخطوات دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي لزيادة الإيرادات الضريبية للموازنة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك فضلاً عن ما له من تأثير على خفض معدلات الفقر من خلال رفع مستوى معيشة العاملين بالقطاع غير الرسمي وحفظ حقوقهم الاجتماعية والتأمينية بعد انضمامهم للعمالة الرسمية من هنا يتضح أن :

- ❖ التقدم في استخدام الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي، خاصة في أوقات الأزمات والكوارث مثل جائحة فيروس كورونا المستجد، والتي جاء تأثيرها بالسلب على اقتصاديات العالم من انخفاض معدلات الإستثمار وتوقف حركة الإنتاج والتجارة العالمية مما أدى الي حدوث إنهيار في أسواق المال العالمية.
- ❖ جاءت الدراسات السابقة لتؤكد أن استخدام الشمول المالي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، والكفاءة للخدمات المالية المقدمة للأفراد بالمجتمع، بالإضافة الي تعزيز الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين جودة الحياة المعيشية لكافة الافراد في المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة منه .
- ❖ إن ادخار الأموال، وإمكانية الحصول على الائتمان وإدارة المخاطر المالية هي جميعاً جوانب رئيسية للشمول المالي، ويبدأ استخدام الشمول المالي عند إمتلاك حساب مصرفي، وتتحقق هذه المنافع عند إقتران هذا الحساب بنشاط، إما في ادخار الاموال أو إدارة المخاطر المالية أو سداد المدفوعات أو تلقيها.
- ❖ زيادة استخدام الوسائل الإلكترونية في السداد تساهم في الحد من التعاملات المالية غير الرسمية ومحاربة الفساد وغسيل الأموال.
- ❖ وجود التنسيق الكافي بين مقدمي الخدمات المالية في القطاع الخاص وبين الجهات الرقابية والتشريعية بهدف وضع إطار فعال للتعاون بين كافة الاطراف بما يدعم متطلبات استخدام الشمول المالي .
- ❖ انخفاض المستوى التعليمي ووجود الأمية الإلكترونية فيما يخص استخدام الخدمات المالية المقدمة مما يمثل عائق كبير في تطبيق الشمول المالي .
- ❖ قيام وزارة المالية بالتعاون مع البنك المركزي ووزارة التجارة والصناعة وكافة الجهات المعنية في هذا الشأن من أجل استخدام الشمول المالي .
- ❖ يعتبر الشمول المالي أفضل وسيلة لزيادة حركة التجارة والاستثمار وتلبية احتياجات الأفراد في المجتمع ولكن بشكل مبتكر مما يعود بالنفع علي معدلات النمو الاقتصادي .
- ❖ عدم وجود التوجيه الديني الصحيح نحو المعتقدات السلبية والموجودة بالمجتمع تجاه المعاملات المصرفية واعتبارها معاملات ربوية مخالفة للشريعة الاسلامية .

التوصيات :

- 1- تطوير خدمات مالية تلبى كافة فئات المجتمع مما يساهم في الحصول علي الخدمات المالية وتقديمها للأفراد والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال تصميم منتجات وخدمات مالية جديدة والعمل تنوع هذه الخدمات ما بين التمويل والإقتراض والادخار والتأمين .
- 2- تعزيز الثقافة المالية لدي كافة فئات المجتمع من خلال استراتيجية وطنية لزيادة الوعي بالخدمات والمنتجات المالية، وتبني هذه الاستراتيجية من كافة أطراف المجتمع من خلال شراكة تجمع بين الحكومة و القطاع

- الخاص والجمعيات الأهلية العاملة في المجال لزيادة الوعي والمعرفة المالية لدي والمواطنين وخاصة الفئات المهمشة منهم .
- 3- رفع رواتب العاملين في القطاع العام بالدولة، حيث تبين اتجاه كثير من العاملين بالقطاع الحكومي الي تحسين أوضاعهم المالية نتيجة ضعف الرواتب مقارنة بالقطاع الخاص، وكذلك تفاوت المرتبات داخل الجهاز الإداري بالدولة .
- 4- إنشاء جمعيات أو نقابات للمهن داخل القطاع غير الرسمي، وذلك لتحقيق مبدأ التكافل داخل المهنة الواحدة ووضع برامج إدخار وحماية وتأمين علي الحياة ومعاشات للعجز أو الوفاة .
- 5- زيادة الإهتمام بتوفير الخدمات المالية للنساء وخاصة الذين يزاولون الأنشطة من المنزل، بما يساعد علي تطوير هذه الأنشطة من خلال تمويلها .
- 6- السعي نحو إيجاد حل لمشكلة المصانع والورش المتواجدة داخل الكتلة السكنية والمناطق العشوائية والغير مسجلة، من خلال برامج تعزز زيادة الثقة في الي تقنيين أوضاعهم والدمج في الاقتصاد الرسمي بما يفيد قطاع الصناعة الوطنية .
- 7- الإهتمام بالخدمات المصرفية في الريف والقرى والمناطق الفقيرة، والتوسع في زيادة فروع البنوك بها بشكل يتناسب مع عدد السكان الموجود بها وتشجيع سكان تلك المناطق لإستخدام الخدمات المالية والمصرفية .
- 8- عدم وجود تشريعات كافية تخص التجارة الإلكترونية والتي أصبحت واقع فعلي ولا يوجد لها تشريعات تتناسب مع حجم التجارة وخاصة في ظل زيادة تنامي هذه التجارة بشكل سريع .
- 9- العمل علي حل مشكلة تعدد عدد الجهات المنوط بها إستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة أي نشاط اقتصادي، وعلي سبيل المثال فإن إستخراج تصريح لمزاولة نشاط محل تجاري تختلف عن إجراءات ترخيص مصنع أو ورشة صغيرة مما يعقد أمور إستخراج التصاريح اللازمة لمزاولة النشاط وخاصة الأنشطة الناشئة .
- 10- الإهتمام بزيادة توجيه الائتمان نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير منتجات مالية ومصرفية مناسبة لاحتياجاتهم المالية .
- 11- الإستفادة من التجارب الدولية في إستخدام الشمول المالي، والتي نجحت في تطبيقه من خلال إستراتيجيات وطنية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- 1- البنك المركزي المصري : ماذا يعني الشمول المالي. نشرة تعريفية :
- 2- أ.د/ الفقي، فخر الدين - الاقتصاد غير الرسمي بين الدمج أو التكامل - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار - سبتمبر 2021
- 3- د/ الشاعر، محمد السيد السيد ، دراسة بعنوان " التجربة المصرية نحو التحول الي الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة " سبتمبر 2021 جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
- 4- الباحثة / العشي، رشا عبدالله عوني دراسة بعنوان " دور الشمول المالي في أزمة فيروس كورونا في الاقتصاد المصري"، المؤتمر العلمي الخامس بكلية التجارة - جامعة طنطا، إبريل 2021 .
- 5- د./ شاهين، إسلام محمد محمد، دراسة بعنوان " دور السياسات الاقتصادية في تعزيز الشمول المالي لمصر (الوقع والتحديات) "، المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة 2020 .
- 6- أ. د/ السن، عادل عبدالعزيز ، دراسة بعنوان " دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي" مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الحقوق - جامعة مدينة السادات ، 2019 .
- 7- التقرير السنوي حول إنجازات الشمول المالي للمنطقة العربية حتي نهاية عام 2019.
- 8- البنك المركزي المصري – نشرة تعريفية – ماذا يعني الشمول المالي – 2017
- 9- تقرير الإستقرار المالي 2020 – البنك المركزي المصري .
- 10- تقرير الاستقرار المالي 2019- البنك المركزي المصري .
- 11- قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي – 2017 – البنك الدولي .

- 12- مقال بعنوان : الرقابة المالية: 5 أهداف للشمول المالي أبرزها تحفيز إقراض المنشآت الصغيرة – جريدة اليوم السابع – السبت 31 يوليو 2020
- 13- د. أبو العز، نهلة -أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية- جامعة القاهرة-كلية الدراسات الافريقية العليا- أبريل 2021.
- 14- جارب, سيناس, "الحفاظ على الاستقرار المالي" سلسلة قضايا اقتصادية, العدد 36 – صندوق النقد العربي, 2005 .
- 15- آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية, إتحاد المصارف العربية – العدد 422 – يناير 2016
- 16- البكل, أحمد سعيد - الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر- كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس- أبريل 2022.
- 17- وزارة المالية - الموقع الرسمي- أكتوبر 2021 .
- 18- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية العدد رقم (275) – الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر – معهد التخطيط القومي – أكتوبر 2016 .
- 19- أ.د/ الجبالي, عبد الفتاح- الاقتصاد غير الرسمي وآليات تطويره – الأهرام اليومي – سبتمبر 2015 .
- 20- حمودة, رشيدة- استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين تجربتي تونس والجزائر – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر - 2012
- 21- د. باينة, ساعو اشكالية الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على الاقتصاد – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر – فبراير 2020 .
- 22- تقرير التنمية العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاديات العربية – الاصدار الرابع – 2019 .
- 23- بور عدة, حورية – الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – دراسة سوق الصرف الموازي – جامعة وهران – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – 2014 .
- 24- د. عبدالجليل, علياء محمد – الاقتصاد الخفي والتوظيف (حالة القطاع غير الرسمي في مصر) مجلة الدراسات الاسلامية والعربية للبنات – العدد السادس – الإصدار الثاني – الجزء الثالث – 2021 .
- 25- د. الغرباوي, يسري- رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي – مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – أبريل 2016
- 26- د. مصطفى, جيهان سيد محمد - دور الاقتصاد غي الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز علي مصر – جامعة 6 أكتوبر – يناير 2021.
- 27- د. العطار, كوثر- إنعكاس الشمول المالي علي التنمية المستدامة – قراءة في تجارب بعض الدول العربية – جامعة 8 ماي – قالمة – الجزائر .
- 28- لمحة عامة عن الإدماج المالي في تونس لذوي الدخل المحدود والمؤسسات متناهية الصغر – مجموعة البنك الدولي – سبتمبر 2015 .
- 29- د. جويلي, محمد السعيد علي- إمكانية إستفادة مصر من التجربة الماليزية في دعم التنمية الاقتصادية في ظل مقررات بازل3 - "دراسة مقارنة" – مجلة بحوث الشرق الاوسط – العدد السابع والستون – سبتمبر 2021 .
- 30- خليفة, أسياء- متطلبات تطوير القطاع البنكي – دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي – معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – تيبازة – الجزائر – يونيو 2021 .
- 31- خليفة, أسياء – متطلبات تطوير القطاع البنكي – دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي – معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – تيبازة – الجزائر – يونيو 2021
- 32- د. أزناق, فاطمة- طالبة دكتوراة - جامعة علي لونيسي البليد- الجزائر - دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي-دراسة حالة أندونيسيا - 2021
- 33- الجريدة الرسمية العدد 6 مكرر (أ) في 13 فبراير سنة 2017.
- 34- الجريدة الرسمية العدد 15 مكرر (ب) في 16 أبريل سنة 2019.
- 35- مصلحة الضرائب المصرية - وزارة المالية – مشروع تطوير مصلحة الضرائب - <https://www.eta.gov.eg>
- 36- الجريدة الرسمية العدد 28 مكرر (و) في 15 يولييه سنة 2020 .
- 37- مقال بجريدة اليوم السابع - توعية أصحاب المشروعات بحملات مصلحة الضرائب وفقا لخطة مع جهاز تنمية المشروعات – 9 أبريل 2022.

ثانياً : المراجع الأجنبية

- 1-“Impact of financial inclusion on economic development of marginalized communities through the mediation of social and economic empowerment”
Tarsem Lal, Department of Commerce, Faculty of Business Studies, University of Jammu, Jammu, India
- 2- Claessens, Stijn, and Liliana Rojas-Suarez. 2016. “Financial Regulations for Improving Financial Inclusion.” CGD Task Force Report, Center for Global Development, Washington, DC.
- 3- www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/fiscal-yeardata.
<https://www.marefa.org>
- 4-(Khan, H. R. (2011). Financial Inclusion and Financial Stability: are they two sides of the same coin. Address by Shri Khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCON
- 5- INTERNATIONAL MONETARY FUND. ALL RIGHTS RESERVED2021.
- 6- <https://www.epu.gov.my/en/economic-statistics>.
- 7- www.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf .